

تشكل قضية الأشخاص المفقودين والمختفين تحديًا عالميًا، وتعتبر النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وعدم الاستقرار السياسي وتغيّر المناخ والهجرة غير النظامية والنزوح القسري للاجئين عوامل تسهم جميعها في تزايد أعداد المختفين والمفقودين في جميع أنحاء العالم. وتؤدي هذه العوامل بدورها إلى النزوح القسري، مما يزيد من وطأة هذا التحدي العالمي.

تترتب على الدول التزامات بموجب القانون الدولي والقانون المحلي بإجراء تحقيقات فعالة عند اختفاء الأشخاص، وينبغي أن تُبذل هذه الجهود بغض النظر عن الوضع الاجتماعي للشخص المفقود أو جنسيته أو عرقه أو جنسه أو انتمائه الديني أو السياسي أو العسكري. كما يجب أن تضمن الدول حقوق أسر المفقودين لتحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر. تعتبر معرفة مصير أعداد كبيرة من الأشخاص المفقودين، حتى في السيناريوهات المعقدة، أمرًا ممكنًا وذلك عندما تعمل الحكومات مع أسر المفقودين وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ استراتيجيات منسقة. وقضية المفقودين لا تعرف حدودًا، فتكتسي بالتالي بعدًا دوليًا. من هذا المنطلق، تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الحكومات وغيرها من الجهات على وضع وتنفيذ برامج فعالة لمعرفة مصير أعداد كبيرة من المفقودين.

## حول اللجنة الدولية لشؤون المفقودين

اللجنة الدولية لشؤون المفقودين هي منظمة حكومية دولية قائمة على أساس معاهدة ومقرها الرئيسي في لاهاي في هولندا. تتمثل ولايتها في ضمان تعاون الحكومات وغيرها من الجهات ومساعدتها في تحديد مكان وجود المفقودين نتيجة النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وغيرها من الأسباب غير الطوعية. كما تدعم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين عمل المنظمات الأخرى في تنفيذ برامجها وتشجع مشاركة الجمهور وتسهم في وضع تعبيرات مناسبة لإحياء ذكرى المفقودين وتكريمهم.

## ماذا تفعل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين

بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكلفة حصراً بالعمل على قضية الأشخاص المفقودين، تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الحكومات على تنمية القدرات المؤسسية والتشريعية، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتوطيد التماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة المباشرة للمجتمع المدني، وتطوير وتوفير الخبرة التقنية لتحديد مكان المفقودين. تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على بناء ودعم عمليات مستدامة ومحايدة وذات مصداقية وشفافة وتضمن حقوق الناجين من أفراد أسر المفقودين.

تدير اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ستة برامج شاملة:

- **التوجيه والسياسة العامة.** يدعم البرنامج ويوفر أمانة لمعاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين أو هيئاتها القانونية أو الفرعية. إنه مسؤول عن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق مشاركة الدول في أنشطة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين وتعزيز وتقوية التعاون مع الحكومات. يدعم برنامج التوجيه والسياسة العامة التواصل والتخطيط الفعالين، ويضمن تنفيذ سياسات اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ومعاييرها وأفضل ممارساتها في جميع البرامج المواضيعية والإقليمية والقطرية.
- **برنامج التنمية المؤسسية.** تتحمل الدول مسؤولية العثور على المفقودين والمختفين، وتتسم هذه العملية بالتعقيد وتشمل عددًا من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وأسر المفقودين والمؤسسات القضائية وسلطات إنفاذ القانون والمنظمات الدولية وغيرها. تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الدول على بناء القدرات المؤسسية للعثور على الأشخاص المفقودين والتنسيق مع الآخرين. كما تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الدول على سن تشريعات محددة الغرض تسمح لأسر المفقودين بضمان حقوقها.
- **مبادرات المجتمع المدني.** تتمتع أسر المفقودين بجملة حقوق منها الحق في إجراء تحقيق مناسب، والحق في عدم التعرض للتمييز، والحق في الوصول إلى العدالة، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في الخصوصية. ولدى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين برامج موجهة نحو مساعدة أسر المفقودين على تأكيد حقوقها والدفاع عنها، بما في ذلك المشاركة في إنشاء المؤسسات والتشريعات، وجمع البيانات.
- **نظم البيانات وتنسيق البيانات.** تشكل البيانات عاملاً رئيسيًا في العثور على الأشخاص المفقودين. يتيح نظام إدارة البيانات الخاصة بتحديد الهوية (idMS) التابع للجنة الدولية لشؤون المفقودين، والذي تم تطويره على مدار أكثر من عقدين من الزمن، إمكانية جمع البيانات المتعلقة بالمفقودين وتخزينها وتحليلها ومشاركتها بأمان وفعالية مع الحفاظ على خصوصية الضحايا وأسرها. يمكن الإبلاغ عن حالات المفقودين من أي مكان في العالم من خلال مركز الاستفسار عبر الإنترنت (OIC)، والمتوفر على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية لشؤون المفقودين وكتطبيق للهاتف المحمول. كما تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين منظمات المجتمع المدني في جمع البيانات وتخزينها بأمان وتساعد الدول على بناء قدراتها الخاصة، بما في ذلك السجلات المركزية.
- **العلوم والتكنولوجيا.** يدمج البرنامج التقنيات المتقدمة في مجال علم الوراثة الشرعي وأنتروبولوجيا الطب الشرعي وعلم الآثار لدعم البلدان في تحديد مكان الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم ولم شمل الأسر. ويُعتبر مختبر اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في لاهاي مركزًا رائدًا في تحديد الهوية البشرية بالحمض النووي. يتمتع المختبر بقدرته دائمة على معالجة آلاف الحالات سنويًا ويعمل كمرجع للبلدان والمنظمات في جميع أنحاء العالم.
- **مركز ويم كوك للتمييز والتعلم** يوفر موارد التعلم والتطوير للحكومات والمؤسسات القضائية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والوكالات العلمية.

## أين تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين

عملت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في أكثر من 40 بلدًا حول العالم، وتدير حاليًا برامج قطرية وإقليمية ومواضيعية تتعلق بألبانيا وأرمينيا وكولومبيا والعراق والمكسيك وسوريا وفيتنام وغرب البلقان. يدعم برنامج المهاجرين واللاجئين المفقودين التابع للجنة الدولية لشؤون المفقودين إنشاء عملية مستدامة لمعرفة مصير المهاجرين واللاجئين الذين فقدوا ولم شمل الأسر التي تفرق أفرادها. تحتفظ اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بالقدرة على تحديد هوية ضحايا الكوارث، والتي تم نشرها في العديد من سيناريوهات الكوارث في جميع أنحاء العالم. كما أنها تدير برنامج مساعدة قطاع العدالة الذي يساعد مؤسسات قطاع العدالة على تعزيز قدرتها على التحقيق في قضايا المفقودين والمختفين. ويشمل هذا الدعم اتفاقيات التعاون مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية ووكالات إنفاذ القانون الدولية. أما المنتدى العالمي المعني بالأشخاص المفقودين والتابع للجنة الدولية لشؤون المفقودين، والمنشأ وفقًا لما تقتضيه المعاهدة التي تأسست بموجبها اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، فيسهل تبادل الأفكار والمقترحات العملية. ويسعى هذا المنتدى العالمي، من خلال منتديات السياسات العامة والمؤتمرات والمنشورات، إلى إثراء وتعزيز الخطاب العام بشأن قضية الأشخاص المفقودين.

## نبذة تاريخية

تم إنشاء اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بمبادرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في عام 1996 في قمة مجموعة السبع في ليون، فرنسا. وقد ترأست اللجنة الدولية لشؤون المفقودين جهود السلطات في يوغوسلافيا السابقة، مما سمح بالتعرف على أكثر من 70 في المائة من 40 ألف شخص فقدوا في المنطقة نتيجة النزاعات في التسعينيات. في عام 2004، وسّعت الدول الداعمة نطاق ولاية اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لتشمل قضية الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء العالم. وتضم اتفاقية عام 2014 بشأن مركز ووظائف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، والتي أنشأت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين كمنظمة حكومية دولية مقرها في لاهاي، تسع دول أطراف هي: أفغانستان وتشيلي وقبرص وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا وصربيا والسويد والمملكة المتحدة، ودولتين موقعتين هما: بلجيكا والسلفادور. أنهت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين إنشاء مقرها الرئيسي في لاهاي في عام 2017.

## الهيئات

- **مجلس المفوضين** يشرف على عمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ويتكوّن المجلس حاليًا من:
  - السفير (المتقاعد) توماس ج. ميلر (رئيس مجلس الإدارة)،
  - صاحبة الجلالة الملكة نور،
  - السفير رولف إيكبوس،
  - السفير كنوت فولبيك،
  - سعادة السيد أليستير بيرت،
  - القاضية سانجي موناجينغ،
  - السيدة ماريا يوجينيا بريزويلا دي أفيلا،
  - السيد بيرت كوندرز،
  - السفير ديرك برنجلمان؛
- **المديرة العامة للجنة الدولية لشؤون المفقودين**، كاثرين بومبرغر؛
- **مؤتمر الدول الأطراف** يمثل الدول الأطراف في اتفاقية اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ويشمل الدول الموقعة والدول الأخرى التي تشارك بصفة مراقب؛
- **فريق الخبراء** يتألف من متخصصين وممارسين بارزين في علم الطب الشرعي والطب وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الاجتماعية والسياسية وغيرها من المجالات، يعملون مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لوضع النقاط المرجعية والمعايير في الجهود العالمية الرامية إلى معرفة مصير الأشخاص المفقودين.
- **اللجنة المالية** تمثل الدول الأطراف التي دعمت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ماليًا خلال فترة معينة مشمولة بالتقرير. أما الدول الداعمة الأخرى فتُدعى للمشاركة بصفة مراقب.

## التمويل

اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ممولة من التبرعات وتلتزم الدعم من الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات ومصادر تمويل الشركات (بما في ذلك من خلال التبرعات العينية وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات) والتبرعات الخاصة. منذ إنشائها في عام 1996 حتى عام 2020، حصلت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على أكثر من 90 في المائة من تمويلها من مصادر حكومية، مع كون ألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة المساهمين الرئيسيين، جنبًا إلى جنب الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى هؤلاء المساهمين، يشمل المانحون الحاليون جمهورية التشيك ولوكسمبورغ وسويسرا.